

مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها



العمل يبدأ بيد مع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

العمل بفضل تمويل من الإتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية واليابان والولايات المتحدة وتركيا وهولندا

العمل لمساعدة المزارعين والمستهلكين وتجار المواد الغذائية وصانعي السياسات

العمل من أجل تحسين سلامة الأغذية وحماية صحة الإنسان والبيئة

يوجد لدى تسعة بلدان في منطقة الساحل بإفريقيا الغربية برنامج اقليمي لتسجيل مبيدات الآفات تقوم في إطاره باقتسام المعرفة والموارد من أجل التأكد من اختبار مبيداتها بصورة سليمة واستبعاد المنتجات الأكثر قَدَمًا وخطراً من السوق. كما تعلّم عشرات آلاف المزارعين في جنوب شرق آسيا مكافحة آفات النباتات وأمراضها دون اللجوء لاستخدام الكيماويات مطلقاً، وذلك من خلال تعلّم كيفية إدارة المفترسات الطبيعية للآفات في حقولهم. وفي بوليفيا وباراغواي تمت إزالة مخزونات المبيدات القديمة عالية السُميّة من البيئة، ما جعل الظروف المعيشية والزراعية أكثر أماناً. إذن هي ثلاثة أجزاء متباعدة من العالم غير أن هناك شيئاً يربطها ببعضها – إنه مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، تلك الوثيقة التي أقرها 192 بلداً هم جميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة، فهي التي جعلت الزراعة في العالم أكثر أماناً منذ أن أقرها أعضاء المنظمة في 1985، والتي ستقوم بتوسيع نطاق تأثيرها ليشمل مجالات صحة الانسان والبيئة.

مدونة لإدارة مبيدات الآفات تحمي صحة الانسان وسلامة الأغذية

كيف يتخلصون من العبوات الفارغة وبقايا المبيدات والمواد الملوثة عقب رش حقولهم. وتشير تقديرات المنظمة ومنظمة الصحة العالمية الى احتمال إصابة ما يزيد على 4 ملايين شخص بالتسمم العرضي كل عام بسبب تعرضهم للمبيدات السامة، وذلك لأنه لا يوجد لديهم التدريب المناسب على كيفية استخدامها بصورة آمنة.

لقد كانت المنظمة أول منظمة دولية تحرك حجم هذه المشكلة، ولطالما عملت من أجل زيادة التوعية ودعم السياسات الهادفة الى التأكد من توافر مزيد من الحكمة في استخدام الكيماويات الزراعية. ولذلك كان إقرار المنظمة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها ه في 1985 كأول مدونة من نوعها في العالم علامةً فارقة في هذا السياق. كما جرى تنقيح هذا الصك الطوعي مرتين، في 1989 و 2002، كي تلبى الاحتياجات

بعد استعمال المبيدات في كل موسم زراعي في غالبية مناطق العالم خطوة أساسية لتحسين الانتاج الزراعي. ويذرع المزارعون حقولهم جيئةً وذهاباً لرشها بمبيدات الحشرات ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب ومجموعة عريضة من الكيماويات الأخرى التي خلطت على نحو خاص لقتل الآفات والأمراض التي تعاجم محاصيلهم. ولذلك تشكل المبيدات مجالاً رحيباً للأعمال، حتى أنه يقال بأن قيمة السوق العالمية للمبيدات تتجاوز 30 مليار دولار سنوياً، كما أنها مازالت مستمرة في التوسع.

لكن المشكلة تكمن في أنه بالرغم من نصح المزارعين بصورة مطّردة باستخدام المبيدات، فإن كثيراً منهم لا يحظون بالوصول الى ذلك النوع من المعلومات او التدريب الذي يحتاجون اليه لكي يحددوا أيّ الكيماويات يستخدمون او كيف يستخدمونها بصورة حكيمة او حتى

مدونة السلوك الدولية بشأن المبيدات





التالفة، أي ما يقرب من نصف المخزونات العالمية، في 12 من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، والتي تشكل تهديداً لصحة السكان القاطنين حولها والبيئة المحيطة. بما في ذلك السكان والبيئة في البلدان المجاورة. ولذلك قامت المنظمة والاتحاد الأوروبي في 2012 باطلاق برنامج لتقديم الدعم الفني وفي مجال السياسات لمساعدة هذه البلدان في تقليل أخطارها، وبناء القدرات في ذات الوقت من أجل تجنب تراكم مخزونات جديدة منها في المستقبل.

إلا أنه وبالرغم من تركيز مدونة السلوك على الكيماويات الزراعية فإن تأثيرها أوسع من ذلك بكثير من ناحية المنتفعين منها. فهي تهدد يد العون الى المزارعين من خلال تحسين وصولهم الى الأدوات اللازمة لمكافحة الآفات، كما ينتفع منها المستهلكون لأنها تساعد في فرض الرقابة اللازمة على الكيماويات التي ينتهي بها المطاف في غذائهم، وتتفجع منها صناعة الكيماويات الزراعية لأنها تتضمن أنظمة واضحة لتوجيهها صوب الكيفية السليمة لتقديم الكيماويات، وتقديم التوجيه لصناع السياسات والمسؤولين التنظيميين من خلال إتاحة وصولهم الى أفضل الممارسات التي حوتها المدونة، وبالإضافة الى كل ما سبق فإن المدونة، لكونها صكاً طوعياً، تتمتع بالقدرة على تكييف نطاق تركيزها لتلبية الاحتياجات المتغيرة، إذ ستخضع المدونة مرة أخرى للتقريب في المستقبل المنظور، لكنها ستعمل هذه المرة يداً بيد مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل توسيع نطاقها كي يركز على صحة الانسان والبيئة الى جانب التركيز على الزراعة.

المتغيرة في قطاع الزراعة. كما أنها تسعى الى توسيع دورها الذي بتقديم التوجيه اللازم للحكومات في وضع معايير تغطي الجوانب المتصلة بسلامة الأغذية وصحة الانسان وحماية البيئة عند استخدام المبيدات، مثل وضع حدود قصوى لكمية مخلفات المبيدات المسموح ببقائها في الأغذية، والتأكد من توافر الوعي لدى السلطات بشأن مواصفات المبيدات كي تضمن فعالية المبيدات ومأمونيتها، وأنها سوف تعمل في البيئة على نحو يمكن التنبؤ به.

كذلك قامت المنظمة منذ إنشائها بتطوير ما يزيد على 40 مجموعة من الخطوط التوجيهية التي تعالج عناصر مختلفة من عناصر المدونة مثل كيفية تسجيل المبيدات ونوع المعدات الأكثر أماناً للاستخدام في رش المبيدات، كما قام بالتوقيع على المدونة كافة البلدان الأعضاء في المنظمة وصناعة الكيماويات الزراعية والمنظمات غير الحكومية.

وبفضل هذه المدونة بات لدى كل قطر في العالم الآن شكل ما من الأنظمة التي تحكم المبيدات ولديه كذلك نظام مطبق لاختيار وتسجيل المبيدات التي يسمح بتسويقها. وعلو على ذلك، فقد تم إخراج العديد من الكيماويات الأخطر سُومّة في العالم من دائرة الاستخدام أو باتت تخضع للرقابة الصارمة نتيجة للاتفاقات الدولية التي انبثقت عن المدونة، ومنها اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية ومبيدات آفات معينة خطرة في التجارة الدولية.

وهذا كله يضيف الى ما يسمى «إدارة المبيد عبر دورة حياته كلها» التي تعني دعوة المدونة والخطوط التوجيهية والاتفاقات الدولية المرتبطة بها الى إدارة المبيدات بدءاً من اللحظة التي تغادر فيها المصنع وتدخل البلاد كمنتج. وهذا يشمل إدارة كيفية تخزينها، ومتى وكيف يقوم المزارعون برشها، إضافة الى كيف يتم صنع القرارات المتصلة بالتعامل مع العبوة الفارغة وبقايا المبيدات والمواد الملوثة. غير أن جعل هذه الأمور تؤدي عملها يحتاج الى جهد تعاوني يشمل إشراك الحكومات ومنتجي المبيدات وموزعيها والمزارعين ومنظمات المجتمع المدني، ومساندتهم جميعاً للمدونة على نحو فاعل وإيجابي.

لقد كان العثور على طرق للتعامل مع المبيدات التالفة والعبوات الفارغة وبقايا المبيدات والمواد الملوثة بالمبيدات مشكلة من نوع خاص في العالم النامي، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التخلص السليم منها، وتشير التقديرات الى إمكانية العثور على نحو 200000 طن من المبيدات

